في دعوى قضائية أمام المحاكم الألمانية.. مراسلون بلا حدود تتهم ابن سلمان وسعود القحطاني وآخرين بالقتل العمد والتعذيب والعنف الجنسي.

التغيير

رفعت منظمة مراسلون بلا حدود شكوى جنائية إلى المدعي العام الألماني تستهدف الأمير محمد بن سلمان وغيره من كبار المسؤولين في المملكة المسؤولين عن جرائم ضد الإنسانية. وتكشف الشكوى عن الطبيعة الواسعة النطاق والممنهجة لاضطهاد الصحفيين في المملكة ، ولا سيما الاعتقال التعسفي لـ 34 صحفياً واغتيال جمال خاشقجي.

في 1 مارس 2021 ، رفعت مراسلون بلا حدود شكوى جنائية إلى المدعي العام الألماني لمحكمة العدل الفيدرالية في كارلسروه ، تشرح بالتفصيل سلسلة من الجرائم ضد الإنسانية المرتكبة ضد الصحفيين في المملكة.

الشكوى ، وهي وثيقة من أكثر من 500 صفحة باللغة الألمانية ، تتناول 35 حالة للصحفيين: كاتب العمود المقتول جمال خاشقجي ، و 34 صحفيًا مسجونين في المملكة، من بينهم 33 محتجزًا حاليًا - من بينهم المدون رائف بدوي.

الجريمة ضد الإنسانية هي هجوم منهجي واسع النطاق يرتكبه أفراد وهم على دراية كاملة بهذا الهجوم ضد السكان المدنيين.

الصحفيون في المملكة، وهم سكان مدنيون وفقًا للقانون الدولي، هم ضحايا هجمات واسعة النطاق ومنهجية لأسباب سياسية تعزيزًا لسياسة الدولة التي تهدف إلى معاقبتهم أو إسكاتهم. المشتبه بهم الخمسة الذين تم تحديدهم في الشكوى يتحملون المسؤولية الكاملة.

عملاً بالقانون الألماني للجرائم ضد القانون الدولي (VStGB) ، تُظهر الشكوى أن هؤلاء الصحفيين هم ضحايا جرائم متعددة ضد الإنسانية ، بما في ذلك القتل العمد والتعذيب والعنف الجنسي والإكراه والاختفاء القسري والحرمان غير القانوني من الحرية الجسدية. والاضطهاد.

تكشف الحالات الـ 35 المفصلة في الشكوى عن نظام يهدد حياة وحرية أي صحفي في المملكة - لا سيما أولئك الذين يتحدثون علانية ضد الحكومة.

بالنسبة لمراسلون بلا حدود ، فإن الدور الأساسي للصحفيين في إطلاع الجمهور على القضايا ذات الاهتمام العام ، ومراقبة تصرفات السلطات ، ومحاسبتهم يجعل الجرائم المرتكبة ضدهم أكثر خطورة وتستوجب التحقيق.

تحدد الشكوى خمسة مشتبه بهم رئيسيين: محمد بن سلمان ، ومستشاره المقرب سعود القحطاني ، وثلاثة مسؤولين آخرين رفيعي المستوى لمسؤوليتهم التنظيمية أو التنفيذية في مقتل خاشقجي ، فضلاً عن تورطهم في تطوير سياسة الدولة لمهاجمة وإسكات الصحفيين. يتم تسمية هؤلاء المشتبه بهم الأساسيين دون المساس بأي شخص آخر قد يحدد التحقيق مسؤوليته عن هذه الجرائم ضد الإنسانية.

في 26 فبراير ، نشر مكتب مدير المخابرات الوطنية (ODNI) تقريرًا رفعت عنه السرية لوكالة المخابرات المركزية (CIA) يكرر العناصر الإجرامية السابقة ويؤكد كذلك تقييم مراسلون بلا حدود بأن مثل هذه الجرائم ضد الإنسانية التي تستهدف أشخاصًا مثل الصحفيين ، قد تم إقرارها من قِبل بن سلمان

كجزء من سياسة منهجية.

أعلن الأمين العام لمراسلون بلا حدود ، كريستوف ديلوار ، أن "المسؤولين عن اضطهاد الصحفيين في المملكة، بما في ذلك مقتل جمال خاشقجي ، يجب أن يحاسبوا على جرائمهم".

وأضاف : "بينما تستمر هذه الجرائم الخطيرة ضد الصحفيين بلا هوادة ، ندعو المدعي العام الألماني إلى اتخاذ موقف وفتح تحقيق في الجرائم التي كشفنا عنها. لا ينبغي لأحد أن يكون فوق القانون الدولي ، خاصة عندما تكون الجرائم ضد الإنسانية على المحك. لقد طال انتظار الحاجة الملحة للعدالة ".

وقال كريستيان مير ، مدير مراسلون بلا حدود في ألمانيا ، "الافتتاح الرسمي لتحقيق جنائي في ألمانيا في الجرائم ضد الإنسانية في المملكة سيكون الأول من نوعه في العالم". وأضاف: "نطلب من النائب العام فتح تحليل للوضع ، بهدف الشروع رسمياً في تحقيق النيابة وإصدار مذكرات توقيف".

قررت مراسلون بلا حدود أن القضاء الألماني هو النظام الأنسب لتلقي مثل هذه الشكاوى ، حيث تمنحهم القوانين الألمانية الولاية القضائية على الجرائم الدولية الأساسية المرتكبة في الخارج ، وقد أبدت المحاكم الألمانية بالفعل استعدادها واستعدادها لملاحقة المجرمين الدوليين. علاوة على ذلك ، أبدت الحكومة الألمانية مراراً اهتمامها الكبير بتحقيق العدالة في قضيتي جمال خاشقجي ورائف بدوي ، وأبدت ألمانيا التزاماً بالدفاع عن حرية الصحافة وحماية الصحفيين في جميع أنحاء العالم.

قُتل جمال خاشقجي في قنصلية المملكة في اسطنبول في أكتوبر 2018. واعترفت السلطات في المملكة رسمياً بأن جريمة القتل ارتكبها عملاء، لكنها رفضت تحمل أي مسؤولية عما وصفته بـ "العملية المارقة". تمت مقاضاة بعض العملاء الذين شاركوا في العملية وصدرت أحكام عليهم في المملكة خلال محاكمة سرية انتهكت جميع المعايير الدولية للمحاكمة العادلة. يظل المشتبه بهم الرئيسيون في مأمن من العدالة.

إلى جانب محمد بن سلمان ، الذي يشتبه في أنه أمر مباشرة باغتيال خاشقجي والمسؤول الأول عن اضطهاد الصحفيين في المملكة، فإن المشتبه بهم الأربعة الآخرين المدرجين في الشكوى هم سعود القحطاني ، وهو مستشار مقرب. إلى بن سلمان الذي شارك بشكل مباشر في التخطيط لجريمة القتل وتنفيذها وكذلك في تنفيذ سياسة اضطهاد الصحفيين في المملكة؛ أحمد محمد عسيري ، (سابق) نائب رئيس المخابرات ، المشتبه في الإشراف على الجريمة. محمد العتيبي القنصل العام في اسطنبول وقت الجريمة. وماهر عبد

العزيز مطرب ، ضابط مخابرات قاد الفريق الذي عذب وقتل وأخفى قسرا جمال خاشقجي.

تم إعداد هذه الشكوى في إطار فريق عمل العدالة للصحفيين (J4JTF) التابع لمراسلون بلا حدود ، وهي مبادرة خاصة لمواجهة تحدي الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين من خلال التقاضي الاستراتيجي.

على مدار العامين الماضيين بعد اغتيال خاشقجي ، انخرطت مراسلون بلا حدود في دعوة مكثفة مع السلطات في المملكة، سعيًا لاستعادة جثته ، وتحقيق العدالة لمقتله ، والإفراج عن جميع الصحفيين المحتجزين تعسفيًا حاليًا في المملكة. مع ذلك ، تقاعست السلطات باستمرار عن تنفيذ التزاماتها الدولية.

تحتل المملكة المرتبة 170 من بين 180 دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي الذي تصدره مراسلون بلا حدود.